CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/9/12/Add.2
28 April 2008

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع التاسع
بون، من 19 إلى 30 مايو/أيار 2008
البند 5-3 من جدول الأعمال المؤقت *

استعراض متعمق لبرنامج العمل الخاص بالتدابير التحفيزية

ضميمة

موجز وجهات النظر والخبرات والخيارات التي وفرتها مؤسسات وأصحاب مصلحة دوليين

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا مقدمة

1. تُكمل الوثيقة الحالية مذكرة الأمين العام حول الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل الخاص بالتدابير التحفيزية: استعراض وجهات النظر والخبرات والخيارات التي وفرتها الأطراف (UNEP/CBD/COP/9/12) تُوضح الوثيقة الأخيرة الخطوات التي تم اتخاذها أثناء العملية التحضيرية للاستعراض المتعمق للعمل الخاص بالتدابير التحفيزية كما أوضحها تفصيلاً مؤتمر الأطراف في المقرر 26/8، وهي توفر موجزًا لوجهات النظر والخبرات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل الذي وضعته الأطراف، إلى جانب ما يوفره من موجز عن خيارات إعداد برنامج مستقبلي يُحدده الأطراف. توفر الوثيقة الحالية موجزًا مشابهًا حول الدفوعات ذات الصلة التي تلقتها مؤسسات وأصحاب مصلحة دوليين.

ثانيًا - موجز الخبرات ووجهات النظر وتنفيذ برنامج العمل الخاص بالتدابير التحفيزية

ألف- منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية (CSIRO)

2. لقد كانت منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية (CSIRO) الكائنة في أستراليا أداة مساعدة في ريادة الأعمال البحثية في مجال التدابير التحفيزية للتنوع البيولوجي. وقد انصب عملها على الآليات المعتمدة على السوق، والتي تستخدم مؤشرات السوق (مثل المزادات والأسعار وآليات التداول) للتأثير على طريقة إدارة الأشخاص للموارد الطبيعية والبيئة. يُغطي العمل كلاً من الجوانب النظرية والعملية للحوافز المختلفة فضلاً عن دراسات حالة للاقتصاديات التجريبية والخبرات العملية المرتبطة بأغراض مختلفة، من بينها: إعادة تغطية الأرض الزراعية بالنباتات وبرامج التغذية بالمياه المالحة وتحسين خدمات النظم الإيكولوجية وتوسيع الغابات وتحسين التنوع البيولوجي البحري وتحسين جوده المياه في المناطق الحضرية وخطط تحسين التنوع البيولوجي العالمية. يشير العرض إلى 24 مشروعًا ودراسة حالة ذات صلة في هذه الجوانب، كما يوفر مراجع للتقارير ذات الصلة.

---

* UNEP/CBD/COP/9/1

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

3. وقد بيّن العرض المقدم من منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية (CSIRO)، رغم صعوبة استخلاص نتائج من تلك الهيئة البحثية متسعة النطاق، إلى عاملي نجاح وُجد أنهما صالحين في معظم الحالات:

- الحاجة إلى استهداف حافز معين أو إطار حوافز ملائم للوضع السياقي؛
- الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة في وضع خطط الحفز.

باء- اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)

4. أشارت أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) إلى الوثائق والمقررات ذات الصلة المرتبطة بحوافز تنفيذ اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، بما في ذلك المعلومات حول التعاون بين مبادرة التجارة الدولية التي أطلقها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، إلى جانب مشروع المراجعة المستمرة لسياسة تجارة الأحياء البرية.

5. تقدم الوثيقة CoP 14 Doc.32 نظرة عامة ومناقشة موجزة حول التدابير التحفيزية الأكثر أهمية وسهولة من ناحية التطبيق في سياق اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES):

- *بذل العناية الواجبة:* ستكون العمليات الإدارية الفعّالة لترخيص التجارة حافزًا بسيطًا ورئيسيًا لتدعيم الامتثال لمتطلبات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES).

- *التعويضات* للرعاة والمزارعين عن الأضرار الناجمة عن الحياة البرية قد تُقلل من ضغوط الصيد على سكان الحياة البرية. قد تتضمن الآليات مدفوعات إلى جانب تدابير، مثل تطوير صناعة صيد رمزية أو إنشاء مناطق حرة للماشية على أرض عامة أو تحسين الوصول إلى الأسواق للحصول على منتجات بديلة مقابل الالتزام بالمحافظة من المجتمعات المحلية.

- الهدف من *التوثيق* في سياق اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) هو فصل الأسواق القانونية وغير القانونية لمنتجات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض وتحقيق زيادة في الأسعار. في بعض الحالات، تم توثيق منتجات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) باستخدام متطلبات أو معايير إضافية (من أجل إعادة تصدير الكافيار وصوف ومنتجات الفكونة). تشمل مبادرة التجارة الدولية التي أطلقها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أيضًا متطلبات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) بالإضافة إلى معايير إضافية من أجل تسهيل وصول منتجات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) إلى الأسواق وتحقيق زيادات في الأسعار.

- يمكن أن تساعد *حقوق الملكية المجتمعية*، وليس الوصول المفتوح *الفعلي* على تقليل تكاليف التطبيق من خلال تزويد مالكي الموارد بحافز لحماية الأنواع الواردة في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES). ويمكن أن تتضمن تلك الحقوق الإدارة الذاتية لاستخدام الموارد وحق بيع رخص الصيد.

- *عرض حصص التصدير الخاضعة لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (*CITES*) في المزادات العلنية*، وهو ما يسمح بكميات محدودة من التجارة في عينات من الأنواع المدرجة في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) في ظل ظروف معينة وجعلها قابلة للنقل والاتجار بين القائمين على الحصاد المهتمين سوف يضمن أن تصل إلى الاستخدام ذي القيمة الأعلى وبهذا سوف تسهم في فعاليتها.

- يمكن أن يكون *استرداد التكلفة* وسيلة هامة لتحسين الفعالية والاهتمام اللذين يتم بهما تقديم خدمات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES). يمكن أن تبعث رسوم الخدمات برسالة هامة إلى المستخدمين أو العملاء حول تكلفة الموارد المستخدمة.

6. تم دمج متطلبات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) في إجراءات مبادرة التجارة الدولية التي أطلقها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، على سبيل المثال تحديد مجموعات المنتجات وسلاسل القيمة. وضعت مبادرة التجارة الدولية التي أطلقها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، من خلال التعاون الوثيق مع هيئات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) بالدول التي تعمل فيها، المبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة لمنتجات الحياة البرية للمؤسسات المنخرطة في تجارة الأحياء البرية.

7. في اجتماعه الثالث عشر، قرر مؤتمر الأطراف حول اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) أن الأمانة ينبغي عليها، بالتعاون مع الأطراف، استعراض سياساتها الوطنية بشأن استخدام عينات من الأنواع المدرجة في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) والاتجار فيها، وهو ما قد يُسهم بشكل أكبر في تحديد تدابير تحفيزية معينة وخبرات وطنية في التنفيذ. تم وضع إطار استعراض يوفر مبادئ توجيهية ومنهجيات ومؤشرات محتملة بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والأونكتاد (UNCTAD/) ومعهد الخريجين للدراسات الإنمائية بجامعة جنيف. ويجري حاليًا استعراضات استرشادية في أربع دول (مدغشقر ونيكاراغوا وأوغندة وفيتنام).

8. قرر مؤتمر الأطراف حول اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) في اجتماع الرابع عشر، المنعقد في الفترة من 3 إلى 15 يونيو/حزيران لعام 2007، ما يلي: (1) تشجيع الأطراف التي تقوم بوضع تدابير تحفيزية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية على إدراج تفاصيل ذات صلة في التقارير التي يصدرونها كل عامين؛ (2) تشجيع الأطراف على النظر في إقرار إجراءات التشغيل القياسية من أجل إكمال الشكليات المطلوبة للتداول في الأنواع المدرجة في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) بطريقة فعالة؛ (3) ضرورة أن ينظر الأطراف في الطرق العملية لتحسين اشتراك أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقية؛ (4) دعوة الدولة المصدرة والمستوردة إلى تنفيذ استعراضات لسياسات الحياة البرية الوطنية.

9. قرر مؤتمر الأطراف أيضًا أنه ينبغي على الأمانة: (1) إجراء دراسة استقصائية حول رسوم تصاريح اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) وتكلفة الخدمات الإدارية المرتبطة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) وتوفير التوجيهات الأساسية للأطراف حول كيفية وضع برامج استرداد التكلفة واستخدامها لجعل تكلفة تنفيذ الاتفاقية في هذا الشأن داخلية؛ (2) الاستمرار، اعتمادًا على التمويل الخارجي، في تعاونها مع مبادرة التجارة البيولوجية الصادرة عن الأونكتاد (UNCTAD)؛ (3) التسهيل، اعتمادًا على توافر التمويل الخارجي، لاستعراضات سياسات التجارة الوطنية.

جيم- التنوع - المشروع الأساسي للخدمات الإيكولوجية

10. تشير المساهمة إلى الطبيعة الجيدة العامة للعديد من خدمات النظم الإيكولوجية وغياب الأسواق، مما يعني أن الأشخاص لا يواجهون بالتكلفة الفعلية لمقرراتهم. وعلى نحو مطابق، ستكون هناك زيادة تصاعدية في قدرات الآليات الاقتصادية على تزويد الأشخاص بحوافز لاستخدام الموارد البيولوجية بطرق فعالة وعادلة ومستدامة. تتضمن الآليات ترسيخ حقوق الملكية حيثما أمكن، إلى جانب الأدوات المستندة إلى آليات السوق (MBIs) - مثل رسوم المستخدمين ورسوم الوصول والضرائب وما شابه، وأخيرًا، نظم الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (PES).

11. ووفقًا للمساهمة، يشكل الهيكل السوقي عامل جذب حيثما تتلاءم أهداف الحفاظ بسهولة مع السعي لتحقيق مكاسب خاصة – على سبيل المثال السياحة الإيكولوجية أو أسواق التنقيب الأحيائي (مع تحقيق نتائج متباينة في بعض الأحيان). تم وضع نظم حقوق التنمية القابلة للتداول وتنفيذها بشكل موسع في السبعينيات من القرن الماضي من أجل توجيه التنمية داخل المناطق الحضرية، وهي موجودة حاليًا على مستوى المناظر الطبيعية في شكل برامج تقسيم المناطق. تُشجع مزادات الحفظ التنافسية، على عكس الآليات الأخرى، مالكي الأراضي على الإفصاح عن التكلفة الخاصة الفعلية لحفظ التنوع البيولوجي- على سبيل المثال يُقدر أن مزادات بوش تندر (*BushTender*) بأستراليا وفرت معدل أكثر من الحفاظ على التنوع البيولوجي بمقدار 75 بالمائة مقارنة بخطة الدفع ذات السعر الثابت. حققت المحاولات المختلفة لإشراك المجتمعات المحلية عبر مشروعات الحفظ المجتمعية والمشروعات المتكاملة لتنمية حفظ التنوع البيولوجي نتائج متباينة، ويرجع هذا جزئيًا إلى صعوبات ضمان الامتثال المجتمعي للاتفاقيات.

12. توجد تداعيات لآليات الدفع الأخيرة نظير خدمات النظم الإيكولوجية على توزيع الأصول والدخل، وفي العديد من الحالات ستكون تلك الآليات هي الحافز النهائي. قد يؤدي تسعير الوصول إلى خدمات النظم الإيكولوجية إلى استبعاد المحرومين اجتماعيًا والضعفاء من تلك الخدمات، ويؤدي هذا إلى إعاقة استخدام آليات أخرى مثل الضرائب ورسوم المستخدم ورسوم الوصول. سيتيح نظام الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (PES) الذي يشتمل على مدفوعات مباشرة القدرة على الأقل للتخفيف من وطأة الفقر مع تشجيع توفير استخدامات مفيدة اجتماعيًا للأرض.

13. ومع ملاحظة البعد الدولي لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام، تشير المساهمة أيضًا إلى التحليلات الاقتصادية الأخيرة لدور تدابير مراقبة الحدود وحركات المرور في سياق الأنواع الدخيلة التوسعية.

14. *تُلخص المساهمة ما يلي:*

- *تنطوي المشكلة التحفيزية بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي على عنصرين:* وضع آليات تُوجد حوافز صحيحة لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له وإعاقة الآليات التي توجد حوافز خاطئة.

- من المحتمل أن تتطلب معظم المشكلات مزيجًا من التدابير، بما في ذلك الحوافز المباشرة وغير المباشرة إلى جانب وسائل الردع.

- يزداد تطوير الأسواق لخدمات النظم الإيكولوجية بخطى متسارعة مما يوفر عددًا من الميزات الضخمة. وحتى الآن، ظهرت الآليات الأحدث الشبيهة بآليات السوق في المناطق التي تُعد المزايا القابلة للتحقيق فيها هي الأكبر. وتضم المحاولات الأكثر مباشرة في هذا الشأن توسيع الأسواق وتعميقها للموارد البيولوجية الفردية.

- توفر مجموعة ثانية من الأسواق ميزات لحفظ التنوع البيولوجي كتأثير جانبي (خارجي) للأسواق بالنسبة للتأثيرات غير ذات الصلة

- ينطوي تطوير نظام الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (PES) على منهج ثالث: نظم الدفع التي تُشجع الأفراد على حماية موارد الممتلكات العامة التي تعد مصدر مزايا أوسع نطاقًا. وبينما تشكل المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية آلية واعدة يمكن أن تُعالج كلاً من مسألة الحوافز والفقر، فإنه يلزم تطبيقها بنفس الحذر مع الإعانات الحالية في الزراعة والغابات ومصائد الأسماك.

دال- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)

15. أطلقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) برنامجين رئيسيين يوفران معلومات حول التدابير التحفيزية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية، في سياق نظم البذور وأسواقها على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت منظمة الفاو (FAO) مؤخرًا استعراضًا وتقييمًا رئيسيًا للدفع نظير خدمات النظم الإيكولوجية في تقريرها لعام 2008 حول حالة الزراعة.

1- تدبير تحفيزي للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية

16. *يبحث "استخدام الأسواق لدعم الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية"* في كيفية تأثير الأسواق الزراعية على الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية ويسعى إلى تحديد العوامل المؤثرة في السياسة التي تؤثر على الوصول إلى الموارد الوراثية النباتية في السوق. أصبحت العديد من مراكز الفرق الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) شركاء نشيطين في البرنامج، بما في ذلك تنفيذ دراسات حالة في مالي وكينيا وبوليفيا والهند والمكسيك.

17. تسعى *نظم الجنسين والتنوع البيولوجي والمعرفة المحلية للأمن الغذائي* إلى تحديد معارف المزارعين ومهاراتهم وممارساتهم التي غالبًا ما تتسم بدرجة عالية من الاستدامة والاحترام للنظم الإيكولوجية الطبيعية التي يعتمدون عليها، مع التركيز بشكل خاص على أدوار الجنسين ومسؤولياتهم في نظام الزراعة. يسعى البرنامج إلى فهم العلاقات المعقدة بين الجنسين والتنوع البيولوجي الزراعي وإدارة البذور والأمن الغذائي على نحو أفضل. سيتم تنفيذ دراسات حالة في موزمبيق وسوازيلاند وتنزانيا وزيمبابوي.

أ) الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية

18. رغم أن العمل في ظل هذه البرامج لم يكتمل بعد، إلا أنه يمكن الحصول على تصورات هامة ذات صلة ببرنامج العمل حول التدابير التحفيزية في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي. وهي تشكل أهمية أيضًا لبرنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الزراعي.

- يوجد طلب كبير بالمزارع على التنوع الوراثي النباتي في شكل البذور وأنواعها، لأسباب متعددة من بينها:

- تُعد الأسواق المحلية مصدرًا هامًا للبذور التي يحصل عليها المزارعون – حتى أكثرهم فقرًا – وهي تلعب دورًا هامًا في أوقات الأزمات عندما تتلاشى إمدادات المزارعين. غالبًا ما تكون البذور التي يتم الحصول عليها في الأسواق المحلية غير معتمدة.

- يُفضل المزارعون في العديد من الحالات استخدام الأنواع التقليدية أو المحلية من البذور، حيث إنها قد تكون أكثر فعالية في تحقيق نتائج موثوقة، كما أنها تزود المحاصيل بسمات يريدها المزارعون.

- يعد الجنس مسألة رئيسية في الوصول إلى الموارد الوراثية النباتية واستخدامها وإدارتها، كما يشكل الوصول إلى المرأة أهمية لمسائل حفظ التنوع البيولوجي الزراعي.

- يمكن أن يُشكل الوصول إلى البذور من الأنواع التقليدية والمحسنة مشكلة للمزارعين، وقد يؤثر هذا على حوافزهم للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية حيث إن النظم التقليدية لحفظ البذور وتبادلها تتداعى بسبب التغيرات في القطاع الزراعي. لا يتم بشكل عام إبداء أهمية سياسية بتوفير الأنواع التقليدية من خلال الأسواق، وغالبًا ما تُعيقها اللوائح التي تفضل الاستغلال التجاري للبذور من الأنواع المحسنة.

ب) خيارات مواجهة التحديات المحددة

19. هناك حاجة لإعادة النظر في سياسات قطاع البذور بالاقتصاديات النامية المعتمدة على الزراعة من أجل دعم إمداد التنوع الوراثي النباتي الذي يطلبه المزارعون. وهذا جانب هام لتحسين الحوافز للمزارعين من أجل الإدارة المستدامة لمواردهم الوراثية النباتية. وقد تؤدي تلك المراجعة إلى تدابير مثل: (1) وضع معايير أكثر مرونة لتبادل البذور في القطاع غير الرسمي، وهذا يشمل على وجه الخصوص الأنواع التقليدية والأنواع المحسنة المعاد تدويرها؛ (2) تقليل الإعانات على البذور المُحسنة التي تؤدي إلى تحقيق المزارعين لعوائد مرتفعة غير فعلية نتيجة التخلي عن الأنواع التقليدية؛ (3) تحسين تدفق المعلومات في القطاع غير الرسمي، على سبيل المثال إقامة "معارض التنوع"، حيث إن المزارعين غالبًا ما يفتقرون إلى المعلومات حول الأنواع المفيدة أو الأنواع التقليدية؛ (4) التعهيد المحلي لإمدادات توفير البذور في حالات الطوارئ. قد يؤدي النظر على نحو أكبر في استخدام التعهيد المحلي والموارد الوراثية النباتية المحلية في مثل تلك البرامج إلى وصول المزارع على نحو أفضل إلى التنوع الوراثي النباتي والاستخدام المستدام؛ (5) تطوير أسواق للتنوع، الذي يُحتمل أن تكون وسيلة هامة لتزويد المزارعين بحوافز للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية، على سبيل المثال، منتجات ملائمة بيئيًا من أنواع تقليدية معينة.

ج) أولويات برنامج عمل مستقبلي

20. تعتمد الأولويات على نوع الاقتصاد (القائم على الزراعة أو الصناعي) إلى جانب المحاصيل (السلع الرئيسية مقابل الأنواع الثانوية أو التي لا يستفاد منها استفادة كاملة).

- من الواضح أن بناء القدرات في وضع سياسات ملائمة لقطاعات البذور من أجل تدعيم حوافز الاستخدام المستدام يُشكل أولوية في العديد من الدول، وخصوصًا الاقتصاديات القائمة على الزراعة.

- يُشكل إصلاح تشريعات قطاعات البذور بغية تدعيم تدفق التنوع بين المزارعين وداخل قطاعات البذور الرسمية وغير الرسمية جانبًا يمثل أهمية كبيرة في تدعيم الاستخدام المستدام. لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب في هذا الجانب من أجل وضع إطارات ومبادئ توجيهية ملائمة.

د) الفجوات الرئيسية

21. يلزم توافر فهم أفضل واعتراف وإقرار بأهمية التنوع في استراتيجية التنمية الزراعية. قد يؤدي الاشتراك المتزايد للقطاع الخاص في استنبات النباتات وتنمية قطاعات البذور إلى إعاقة تطوير الإمدادات المطلوبة من التنوع في نظام البذور، نظرًا لأن العديد من المزايا توجد في شكل البضائع العامة.

هـ - التواصل مع مبادرات وآليات دولية أخرى

22. التواصل الرئيسي مع مبادرات التنمية الزراعية بموجب البرنامج الاقتصادي الجديد للتنمية الأفريقية (NEPAD) وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP) إلى جانب برنامج نظم البذور بأفريقيا التابع للتحالف من أجل تحقيق ثروة خضراء في أفريقيا (AGRA). يُشكل التواصل مع مراكز الفرق الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) أهمية أيضًا، كما أن المعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة هي الآلية الدولية المركزية التي تتناول هذه القضايا ويشكل التواصل ضرورة واضحة.

2- المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية

23. تأخذ المدفوعات نظير حفظ التنوع البيولوجي أشكالاً مختلفة وتشمل المشترين من القطاعين العام والخاص. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- المدفوعات المباشرة لمُلاك الأراضي من أجل تغيير أنماط استخدام الأراضي (مثل الامتناع عن إزالة الغابات أو ترك الأراضي الزراعية، ويمكن العثور على أمثلة لذلك في كوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا)
- دفع مبالغ إضافية للمحاصيل التي يتم إنتاجها في ظل نظام إنتاج صديق للتنوع البيولوجي (مثل البُن الذي ينمو في الظل في أمريكا الوسطى).
- المدفوعات لمالكي الأراضي بغية المحافظة على مناظر طبيعية مُرضية جماليًا للسياحة الإيكولوجية (توجد حالات عديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية)
- وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضًا تقديم مدفوعات لتعويض خسائر التنوع البيولوجي في عدد محدود من القضايا – في الولايات المتحدة بصفة أساسية.

أ) الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية

24. المدفوعات نظير خدمات حفظ التنوع البيولوجي هي آلية سياسية جديدة نسبيًا يتنامى استخدامها في كل من الدول النامية والمتقدمة. فهو نوع واحد من الإجراءات يمكن استخدامه لتوفير حوافز لحفظ التنوع البيولوجي وتختلف فعاليته حسب الموقف. قد تكون تدابير أخرى، مثل وضع اللوائح أو إزالة الحوافز الخاطئة، أكثر فعالية وفقًا للتهديد المعين لحفظ التنوع البيولوجي.

25. تواجه مدفوعات برامج حفظ التنوع البيولوجي العديد من التحديات التي من بينها:

- الصعوبة البالغة لتحديد أسعار الخدمة نظرًا لأن قيم التنوع البيولوجي لا يمكن تسويقها بشكل كبير.
- نظرًا لأن حفظ التنوع البيولوجي يتطلب بشكل عام الجهود الجماعية لمجموعة كبيرة من الأشخاص، فإن التعاون بين مزودي الخدمات يعد ضروريًا وغالبًا ما تصعب إقامته.
- يعد الطلب وتدفقات المدفوعات لحفظ التنوع البيولوجي من الأمور المحدودة، كما يصعب تأمين المدفوعات لخدمات حفظ التنوع البيولوجي طويلة الأجل.
- قد يتعارض حفظ التنوع البيولوجي مع العمليات التنموية الزراعية والاقتصادية. يلزم وضع هيكل دقيق لمدفوعات حفظ التنوع البيولوجي من أجل دعم التنمية الاقتصادية الكلية وأهداف الحد من الفقر.

ب) خيارات مواجهة التحديات المحددة

26. تتوافر خيارات عديدة لمواجهة التحديات المحددة أعلاه، ويعتمد مدى ملاءمتها على السياق.

- يتم حاليًا في العديد من الحالات تحديد مدفوعات حفظ التنوع البيولوجي اعتمادًا على تكاليف الحفظ البديلة، لكن هذا قد يؤدي إلى خفض القيمة بشكل كبير. يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن التقييم، بما في ذلك ربط التنوع البيولوجي بنتائج قيّمة أخرى، مثل خفض وقوع كوارث طبيعية أو انتشار أمراض معدية يُعرف أنها تتسبب في تكاليف ضخمة.

- يعد تحديد المواقع ونظم الإنتاج حيث تحقق مدفوعات حفظ التنوع البيولوجي أعلى قدر من العوائد من الأمور الهامة لإنجاز الدمج الناجح لمدفوعات حفظ التنوع البيولوجي في استراتيجيات التنمية الكلية.

- سوف يتطلب التمويل طويل الأجل لحفظ التنوع البيولوجي التدخل من قبل القطاع العام نظرًا لأن الكثير من القيمة عبارة عن سلع عامة.

- تشير التجربة إلى أنه يتم تحقيق أفضل النتائج في الأوضاع التي أسست فيها المجتمعات بالفعل مؤسسات للعمل الجماعي.

- يلزم بناء المزيد من القدرات والتنمية السوقية للمنتجات الزراعية التي تتم تنميتها في ظل نظم إنتاج صديقة للتنوع البيولوجي وذلك من أجل دعم هذه المدفوعات.

ج) أولويات برنامج عمل مستقبلي

- المزيد من العمل على تقييم فوائد استخدام التنوع البيولوجي، وخصوصًا الاستخدامات غير المباشرة مثل الوقاية من الأمراض والكوارث والمرونة للتغيرات المناخية.

- تحديد المواقع ونظم الإنتاج حيث يُرجح أن تحقق مدفوعات حفظ التنوع البيولوجي أكبر قدر من الفعالية.

- بناء القدرات والتنمية السوقية للمنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها في ظل نظم إنتاج صديقة للتنوع البيولوجي.

- تأسيس صناديق تابعة للقطاع العام من أجل تدعيم حفظ التنوع البيولوجي على المدى الطويل.

د) الفجوات الرئيسية

- المعلومات حول قيم التنوع البيولوجي والحفظ التي يمكن الحصول عليها ضمن أنواع مختلفة من نظم الإنتاج الزراعي؛

- سلاسل التسويق الزراعية الدولية والوطنية التي تُدعم الإنتاج الصديق للتنوع البيولوجي، وخصوصًا في الدول النامية.

هـ) التواصل مع مبادرات وآليات دولية أخرى

27. المنظمات غير الحكومية الدولية (NGOs) هي عامل رئيسي، وأيضًا مرفق البيئة العالمية (GEF).

هاء- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

28. أكدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على بعض التقارير والاستنتاجات الهامة الناشئة عن عمل الفريق العامل المعني بالجوانب الاقتصادية للتنوع البيولوجي (WGEAB) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). انصب التركيز الأساسي لعمل الفريق العامل المعني بالجوانب الاقتصادية للتنوع البيولوجي (WGEAB) على ما يزيد عن العشر سنوات الماضية على التدابير التحفيزية والتقييم وإيجاد الأسواق للاستخدام المستدام وحفظ التنوع البيولوجي. تشمل المنتجات الأساسية للفريق سلسلة من الكتيبات والتقارير ودراسات الحالة.

29. في عام 2004، وافقت جميع الدول الثلاثين بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على "توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على استخدام الآليات الاقتصادية في دعم الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي". يعمل الفريق العامل المعني بالجوانب الاقتصادية للتنوع البيولوجي على استعراض تنفيذ هذه التوصية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). يمكن تحديد بعض الاستنتاجات الأولية.

- لدى معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) التي استجابت استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي أو إطارات عمل يوفر عددًا منها إطارًا شاملاً ومتكاملاً عبر جوانب السياسة. أشارت كل الدول المستجيبة إلى حدوث تحسينات أو تعزيزات في استراتيجية أو إطار التنوع البيولوجي لديها في السنوات الأخيرة.

- ذكرت جميع الدول تقريبًا حدوث تقدم إضافي خلال السنوات القليلة الماضية في تطبيق الآليات الاقتصادية ضمن الاستراتيجية الإطارية للتنوع البيولوجي، رغم أن استخدام الآليات القائمة على السوق لا يزال محدودًا في إدارة التنوع البيولوجي مقارنة بمزيد من التدابير التقليدية (مثل النظم وإنشاء مناطق محمية).

- الآلية الاقتصادية الأكثر شيوعًا من حيث الاستخدام في استعراض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي الإعانات الإيجابية للسلوك الصديق للتنوع البيولوجي، مع تطبيق الرسوم والنفقات والضرائب بطريقة عادلة على نطاق واسع أيضًا.

- على الرغم من ذلك، تم إحراز تقدم أقل في إصلاح الحوافز الخاطئة، مع استثناء عمليات الإصلاح الأخيرة للإعانات الزراعية – على سبيل المثال، إصلاح السياسة الزراعية المشتركة في المجتمع الأوروبي – وتم إحراز بعض التقدم في إصلاح الإعانات الخاطئة في صناعة الصيد.

- الآليات التي تُوجد أسواقًا للاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي هي أقل تطورًا نسبيًا أيضًا في إدارة التنوع البيولوجي في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، على سبيل المثال خطط التصاريح القابلة للتداول، رغم وجود بعض الأمثلة كما هو الحال مع حصص الصيد وتصاريح الصيد.

- الجوانب والنظم الإيكولوجية التي تمت تغطيتها بشكل أكثر شمولاً من خلال تلك التدابير في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي المياه الداخلية والزراعة والغابات والتنوع البيولوجي البحري، رغم أن استخدام مثل تلك الآليات أكثر جزئية أو محدودية في جميع المناطق الجبلية وإدارة الأنواع.

- الاستنتاج الآخر هو أن نوعًا معينًا من الآليات الاقتصادية يهيمن على منطقة معينة. في كل من الزراعة والغابات، فإن الآلية الأكثر شيوعًا من حيث الاستخدام هي الإعانات الإيجابية أو المدفوعات نظير الأنشطة التي تشجع الاستخدام المستدام أو حفظ التنوع البيولوجي. استخدام الضرائب والرسوم هو الأكثر شيوعًا للحفاظ على النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، مع توجيه أغلبيتها إلى ثلاثة جوانب: استخدام المياه ورسوم مياه الصرف واستخلاص المواد. تمت الإشارة إلى إحراز بعض التقدم في طرح آليات اقتصادية جديدة لدعم إدارة المناطق البحرية والساحلية خلال السنوات القليلة الماضية.

30. في عام 2001، وافق أيضًا وزراء البيئة التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على "الاستراتيجية البيئية للعقد الأول من القرن الواحد وعشرين التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، والتي تدعو أيضًا إلى "تعزيز استخدام الآليات الاقتصادية لتوفير حوافز للاستخدام المستدام وحفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك عبر تنمية أسواق مصممة بعناية لخدمات التنوع البيولوجي". في عام 2004، استعرض وزراء البيئة التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) تقريرًا حول تنفيذ الاستراتيجية من قبل الدول الأعضاء حتى ذلك الوقت، وسوف يجتمعون ثانية في أبريل/نيسان 2008 لاستعراض تقرير حول التقدم الإضافي. ويمكن تلخيص نتائج استعراض 2004 حول التدابير التحفيزية للتنوع البيولوجي على النحو التالي.

- تشتمل المجموعة الواسعة للأدوات التي بدأت دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) استخدامها الآليات الاقتصادية ووضع المعايير وتعيين حقول الملكية المحددة جيدًا وتسهيلات حفظ التنوع البيولوجي وتخصيص الأراضي ومدفوعات الأنواع المعرضة للخطر والتنوع البيولوجي أو الصناديق البيئية.

- أصبح استخدام العلامات الإيكولوجية أو خطط التوثيق منتشرًا على نطاق واسع. تستخدم العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعة من خطط وضع العلامات الإيكولوجية، بما في ذلك الخطط ذات الصبغة الدولية. أصبح التوثيق المستقل لطلبات وضع العلامات الإيكولوجية من قبل الهيئات الحكومية أو طرف ثالث ذي سمعة جيدة يشكل أهمية متزايدة للمستهلكين.

- طرحت بعض الدول مثل أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا وأيسلندا ودول أخرى آليات لإنشاء حقول الملكية الفكرية وتعيينها، متضمنة سياقات أخرى غير التنوع البيولوجي مثل الحصص الفردية القابلة للتحويل (ITQs) للصيد إلى جانب حقوق التنمية القابلة للتحويل، على سبيل المثال، بالنسبة للأراضي الرطبة (إنشاء اعتمادات تتيح حدوث التنمية في منطقة رطبة واحدة، يعوضها إعادة إنشاء أراضٍ رطبة في منطقة أخرى).

- من الأدوات الشائعة في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) شراء حقوق جزئية للأراضي يتم بعد ذلك استبعادها من الاعتبارات التنموية. في حالات أخرى، تشارك مجموعات خاصة في المزادات العامة لحقوق قطع الأشجار وتنجح في الحصول على مثل تلك الحقوق. وهذا يحدث أيضًا في العديد من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

- يتضمن دفع "المنح" للأنواع النادرة أو المعرضة للخطر مدفوعات للأشخاص أو الشركات من أجل توفير أزواج تكاثر من هذه الأنواع والحفاظ عليها. تم استخدام مثل تلك البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، للذئاب ونقار الخشب ذي الأشرطة الحمراء.

- تزداد الصناديق المخصصة للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وأصبحت تشكل موردًا متناميًا للمدخرات العالمية. تدفع الصناديق مثل مجموعة صناديق الاستدامة لإدارة الأصول المستدامة (SAM) الكائنة في زيورخ بالكثير من الاستثمارات في أعمال مرتبطة بالتنوع البيولوجي. تقوم صناديق أخرى مثل صندوق المشاريع الإيكولوجية التابع لمنظمة حفظ الطبيعة الكائنة في الولايات المتحدة الأمريكية بالاستفادة من الأموال العامة والمنظمات غير الحكومية (NGOs) لتمويل الاستثمارات المرتبطة بالتنوع البيولوجي التي تتمتع باحتمالية جيدة لتحقيق النجاح.

واو- التحالف العالمي للغابات

31. وفر التحالف العالمي للغابات تقييمًا هامًا لسياسات حفظ التنوع البيئي القائمة على السوق من خلال تحليل تحديات *"محاولة إقحام شيء ما شمولي مثل التنوع البيولوجي العالمي في إطار السوق الهيكلي والصلب نسبيًا"*.

- ثبت أن فصل العناصر المختلفة للنظم الإيكولوجية وتحويلها إلى سلعة شيء بالغ التعقيد في معظم مناهج الحفظ الحالية القائمة على السوق.

- ثبت أن وضع خطوط أساس للقيمة المضافة لأنشطة مزودي "الخدمات البيئية" والتحقق منها يمثل تحديًا هائلاً يجعل من الصعب تحديد ما سيحدث لقيمة بيئية معينة في وضع شبيه بأوضاع العمل.

- من المشكلات الرئيسية الأخرى "التسرب" الذي ينطوي على التقليل من المزايا البيئية لأحد المشاريع أو حتى نفيها بشكل تام نظرًا للأنشطة التدميرية التي تنتقل ببساطة إلى منطقة أخرى.

32. سوف يؤدي أيضًا إنشاء سوق "خدمات بيئية" إلى أسئلة عميقة متصلة بالعدالة. فالأسواق تتطلب ملكية الأصول التي سيتم تحويلها، مما يؤدي بدوره إلى طرح سؤال يتعلق بمن يمتلك التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة.

33. وفقًا للمساهمة، يُفترض في معظم المنشورات أن آليات الحفظ المعتمدة على السوق قد تكون فعالة وعادلة *فقط في الحالات التالية*: (1) *إذا* تم وضع جميع القيم في الحسبان بشكل ملائم؛ (2) *إذا* تم توزيع العوائد بشكل عادل على "المالكين" الملائمين؛ (3) *إذا* تم تنظيم السوق بشكل ملائم؛ (4) *إذا* تم تطبيق النظم بشكل فعال؛ (5) *إذا* كان هناك مجال عمل يتسم بنفس القدر من المساواة بحيث يمكن لجميع مستهلكي ومنتجي التنوع البيولوجي المشاركة بشكل عادل. ووفقًا للاتحاد العالمي للغابات، سيكون من الصعب تقييم ما إذا كان من الممكن على الإطلاق تلبية جميع هذه الشروط أو العثور على أدلة تفيد بأن أسواق الخدمات البيئية لها تأثير إيجابي على التخفيف من وطأة الفقر، نظرًا لأن الأغلبية العظمى من المدفوعات الحالية لمشروعات "الخدمات البيئية" يتم تمويلها من خلال مصادر تمويل عامة أو خيرية. ولن تحقق معظم "قصص النجاح" نجاحًا فعليًا إلا بفضل الإدارة العامة الفعالة، وليس بسبب ارتباطها بالسوق. وعلاوة على ذلك، إذا تم تطبيق نظم فعالة، كحظر إزالة الغابات مثلاً، فإن طرح مدفوعات إضافية لخدمات النظم البيئية سوف يحول سياسة حفظ الغابات الناجحة والرخيصة نسبيًا إلى سياسة باهظة التكلفة.

34. تشير المساهمة أيضًا إلى الحاجة لتحليل المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية (PES) في ضوء ما تحدثه من تأثير على الإدارة العامة، وخصوصًا في الدول التي يشكل الفساد فيها مشكلة واسعة النطاق. وفي واقع الأمر، يُرجح أن يشكل تلقي مدفوعات نظير الخدمات البيئية تحديًا لآلاف من صغار مالكي الأراضي الذين ليس لهم أفراد من الأسرة وأصدقاء حميمون يديرون النظام.

35. فيما يتعلق بالافتراض الذي مفاده أن نظم المدفوعات نظير خدمات النظم البيئية (PES) سوف تفيد الفقراء، تُحذر المساهمة من أنه في الوقت الذي يبدو فيه المبدأ الاقتصادي معقولاً ومقنعًا، إلا أن المعرفة البيروقراطية المطلوبة لبيع الخدمات البيئية تمثل عقبة كبيرة للأشخاص الذين لا يمتلكون مهارات قانونية والذين قد لا يكونوا قادرين على قراءة اللغة الرسمية للدولة وكتابتها بشكل صحيح. من بين المخاوف الإضافية:

- غياب المهارات التسويقية المطلوبة لبيع "الخدمات البيئية"؛
- من المحتمل أن تكون التكاليف المرتبطة بتقييمات الأثر البيئي المطلوبة مُقيدة لمالكي الأراضي الفقراء؛
- الميزات التنافسية لمساحات الأرض الكبيرة ذات المالك الفردي المعروف بشكل واضح على الأراضي الخاضعة لملكية المجتمعات (وغير محددة المعالم دائمًا)؛
- مشكلات الإدارة البالغة المقترنة بالتفويضات غير الواضحة لقادة المجتمعات بإجراء معاملات قانونية؛
- التأثير المتعمق على العديد من القيم الثقافية والبيئية والعادات المتأصلة في الاقتصاديات المجتمعية غير النقدية بصفة أساسية، وعلى وجه الخصوص التأثيرات على المرأة (حيث توجد احتمالية أكبر لتغافل مصالحها في المعاملات التجارية التي عادة ما يختتمها الرجال)؛
- غياب صكوك ملكية الأراضي الرسمية، وخصوصًا للعديد من المجموعات الأكثر فقرًا في المجتمع؛
- من المحتمل أن يكون لسياسات المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية تأثيرات سلبية إضافية على حملات إصلاح الأراضي وحملات الحصول على إقرارات بصكوك ملكية الأراضي؛
- خطورة أن تدفع المجموعات المهمشة اقتصاديًا نظير "الخدمات" التي اعتادوا الحصول عليها مجانًا، وخصوصًا النساء والسكان الأصليين (مع ملاحظة أنه من الناحية العملية، يبدو أن العديد من مشروعات المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية (PES) تشتمل على عوامل تأمين داخلية لتجنب التأثيرات السلبية الكبيرة على المجموعات الاجتماعية فيما يتعلق بجانب الطلب من الخدمات الاجتماعية)؛
- المخاطر المرتبطة بتضمين خطط المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية (PES) في العديد من اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والثنائية، حيث إن هذه الاتفاقيات من المحتمل أن تقلل أيضًا أو تُحد من عوامل التأمين الاجتماعية المطلوبة لعمل "الخدمات البيئية".

36. تستخلص المساهمة أن الموارد المالية الجديدة والإضافية لا تزال مطلوبة لدعم الإدارة العامة المستدامة والديمقراطية والمطبقة جيدًا للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال إعادة توجيه الحوافز الخاطئة وحظر إزالة الغابات وتأمين الحقوق الأصيلة. وعلى وجه الخصوص، كان احترام حقوق الأرض الأصلية من بين الحوافز السياسية الأكثر عدلاً وفعالية وكفاءة لإدارة الغابات المستدامة.

زاي- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

37. حرص برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) منذ التسعينيات من القرن الماضي على تدعيم استخدام الحوافز الاقتصادية لتمكين الإدارة البيئية الجيدة والمحسنة والتي تشمل أيضًا التنوع البيولوجي. دعم برنامج الأمم المتحدة (UNEP) أيضًا المشاريع القطرية التي تتناول بعناية استخدام الآليات الاقتصادية في قطاعات معينة بالدول النامية. بناء على الخبرات المشروعية والأعمال البحثية للفريق العامل المعني بالآليات الاقتصادية، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) مواد توجيهية وكتيبات تدريب موسعة حول الآليات الاقتصادية. تتضمن برامج العمل المستمرة ذات الصلة مصائد الأسماك المستدامة والمدفوعات الدولية نظير خدمات النظم الإيكولوجية (IPES) والتقييم التجاري المتكامل والزراعة العضوية.

أ) إصلاح إعانات مصائد الأسماك

38. تعد الإعانات غير الملائمة لصناعة الصيد عاملاً رئيسيًا يُحفز الاستنزاف والاستغلال الزائد لرأس المال وتدهور النظم الإيكولوجية المقترن بمصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم. منذ عام *1997*، ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) على توجيه الاهتمام الدولي نحو هذه المشكلة من خلال المنشورات وورش العمل المتخصصة والندوات الدولية، وسوف يستمر في القيام بذلك. سوف تستكشف ثلاثة مشاريع إيضاحية احتمالية دمج إصلاحات السياسة العامة المرتبطة بإدارة مصائد الأسماك والإعانات والتجارة، مع الإجراءات التطوعية بالقطاع الخاص والتدخلات في سلسلة الإمداد من أجل دعم الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. سوف يتضمن العمل الإضافي أيضًا: توصيات حول كيفية تطبيق الصيد المسؤول بموجب اتفاقيات الوصول؛ واستعراض التوثيق وخطط وضع العلامات البيئية وتحليل الحصص الفردية القابلة للتحويل بمصائد الأسماك.

ب) الدروس المستفادة وتقييم التحديات الرئيسية

(1) *التأثير السلبي لإعانات مصائد الأسماك:* تؤكد الدراسات القطرية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أن الفئات العديدة لإعانات المصائد لها تأثيرات سلبية على صحة مخزون الصيد والأحوال البيئية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

(2) *الإعانات الإيجابية:* تعد بعض الإعانات في غاية الأهمية للتخفيف من وطأة الفقر وتلبية أغراض اجتماعية وحماية البيئة. وطالما أنها لا تسهم في وجود سعة مفرطة أو صيد مفرط، فإن الدول النامية على وجه الخصوص ينبغي أن تحتفظ بالحق في الإبقاء عليها.

(3) *منظمة التجارة الدولية (WTO) بوصفها منهاج دولي لإصلاح إعانات مصائد الأسماك:* أظهرت منظمة التجارة الدولية (WTO) أنها المنتدى الحالي الأكثر ملاءمة لضوابط إعانات مصائد الأسماك وتحقيق المحاذاة بين التجارة والأهداف البيئية. ورغم ذلك، تكمن التحديات في جوانب تنفيذ أية قواعد جديدة، إلى جانب تطوير وسائل لضمان الشفافية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، *2007*).

(4) *تصميم ضوابط إعانات مصائد الأسماك:* يتعين وضع ثلاثة عوامل في الحسبان عند وضع مؤشرات لاستدامة تدابير إعانات مصائد الأسماك: (*1*) الظروف البيولوجية في مصائد الأسماك؛ (*2*) سعات الأسطول؛ (*3*) فعالية الإدارة. وتكمن التحديات في العثور على صيغة لكل من هذه العوامل التي تتسم بالفعالية المتزامنة من حيث حماية التنوع البيولوجي ومخزون الصيد والتوافق مع إطار قواعد منظمة التجارة الدولية (WTO).

(*5*) *الدعم المستمر للدول النامية:* يعد من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للدول النامية من خلال ضمان أن تكون أية ضوابط جديدة إيجابية لكل من الاستدامة البيئية والتنمية على المدى البعيد.

ج) مواجهة التحديات

إجراءات عامة

- الدعم الدولي المستمر للدول النامية في مجال إصلاح إعانات مصائد الأسماك
- زيادة تمويل البحث من أجل تحقيق فهم أفضل لتأثيرات الإعانات وطرق إصلاحها
- يتعين تحسين الشفافية في الجوانب التي يذكر أنها تتلقى مدفوعات إعانة

الإجراءات الموصى بها لاتفاقية التنوع البيولوجي

- التعاون المتزايد مع منظمات أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومنظمة الفاو (FAO) ومنظمة التجارة الدولية (WTO)، من أجل نقل معارفها وخبراتها إلى المناقشات الدولية حول إعانات مصائد الأسماك.
- تشجيع الأطراف في اتفاقية التعاون البيولوجي (CBD) على النظر في إصلاحات إعانات مصائد الأسماك كوسيلة لحفظ التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد فهم أفضل لفرص التجارة.
- تحسين الإدارة مع القطاع الخاص حول قضايا التوثيق ووضع العلامات.

1- المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية (PES)

39. أصبحت المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية (PES) مؤخرًا تحظى باهتمام متزايد كآلية سياسية بيئية جديدة وواعدة. ظهرت مناقشات أيضًا حول ما إذا كان ينبغي رفع هذه المدفوعات إلى المستوى الدولي أم لا. يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN)، بالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، على معالجة التحديات السياسية والفنية الأكثر بروزًا التي تواجه هذه الآلية الناشئة من خلال اجتماعات ذات تنظيم مشترك للخبراء وصانعي السياسة والمنشورات المشتركة وأنشطة بناء القدرات.

40. يناقش مكون فرعي المدفوعات نظير تجنب إزالة الغابات. فيما يتعلق بتطوير مثل تلك الآلية، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN) ورقة بحثية حول مدفوعات تجنب إزالة الغابات تم تقديمها إلى جانب أشياء أخرى في حدث جانبي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN) في الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، من 9 إلى 13 يوليو/تموز 2007، باريس.

41. يتم أيضًا النهوض بعمل حول تعويض التنوع البيولوجي – حيث يتم تعويض خسارة التنوع البيولوجي المدفوعة دوليًا من خلال حماية مقدار من التنوع البيولوجي يساوي مقدار ما تم تدميره. تتطلب هذه الآلية أن يقوم اللاعبون الدوليون الذين يساهمون في خسارة التنوع البيولوجي من خلال تغيير استخدام الأراضي بالتعويض عن التأثير الذي يحدثونه من خلال حماية مقدار مساوٍ من التنوع البيولوجي في مكان آخر، وهو عمل يشار إلى أحيانًا باسم "تعويض التنوع البيولوجي".

42. وبالإضافة إلى ذلك، يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) مبادئ النزاهة والعدالة في خطط المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية (PES). تم وضع مجموعة أولية من المبادئ لكتيب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) حول وضع نظم المدفوعات نظير الخدمات البيئية (PES) المرتبطة بالمياه وكتيب حول وضع وتنفيذ المدفوعات نظير خدمات النظم الإيكولوجية (PES) سيتم نشرهما من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام 2008.

أ) الدروس المستفادة وتقييم التحديات الرئيسية

(1) *وضع إطارات قوية للمدفوعات الدولية نظير خدمات النظم الإيكولوجية (IPES):* قبل أن يمكن تأسيس المدفوعات الدولية نظير خدمات النظم الإيكولوجية (IPES) كمنهج فعال لإدارة النظم الإيكولوجية، يلزم إجراء المزيد من دراسات الحالة والمشاريع الاسترشادية لبيان التحديات التي تواجه التنفيذ "على الأرض".

(2) *كسب دعم أصحاب المصلحة:* أثناء متابعة الشكوك المفاهيمية والفنية العديدة المحيطة بهذه الآلية، يتعين أن تكون القدرة المؤسسية وكسب دعم أصحاب المصلحة المختلفين أولويات أيضًا لتطوير المدفوعات الدولية نظير خدمات النظم الإيكولوجية (IPES).

تجنب إزالة الغابات

بناء على العمل الذي تم إنجازه حتى الآن، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة عددًا من التحديات التي يتعين مواجهتها حتى يتقدم عمل تجنب إزالة الغابات:

توفير مناهج دولية للتبادل:

(1) *تحسين وتسهيل التعاون مع فريق الإدارة البيئية (MEA):* تعد زيادة التعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أمرًا ضروريًا حتى يمكن تحقيق حصة الحفظ والمناخ.

(2) *منهاج التبادل الدولي:* من الضروري عقد منتدى دولي لتجميع أصحاب المصلحة من المجالات المختلفة التي يشملها تجنب إزالة الغابات (مثل التغير المناخي والتنوع البيولوجي والتصحر وغير ذلك).

دعم أصحاب القرارات:

(3) *القياس:* يُشكل تقدير قيمة التنوع البيولوجي وقيمة خدمات النظم الإيكولوجية المقترنة (داخل مسألة تجنب إزالة الغابات وخارجها) تحديًا رئيسيًا.

(4) *أفضل الممارسات:* لا يزال لا يوجد مستند شامل يقارن بين أفضل الممارسات التي سيتم استخدامها كمرجع عالمي لوضع الإجراءات والمبادئ لبرامج تجنب إزالة الغابات المتوقعة، بما في ذلك تحقيق العدالة لأصحاب المصلحة المحليين. يلزم

توفير مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات – بما في ذلك تلك المتعلقة بمسألة المعيشة في الدول النامية حيث ستقع معظم أنشطة تجنب إزالة الغابات.

إشراك القطاع الخاص:

(5) *تحديد المستفيدين:* يتعين تحديد اللاعبين المعينين في القطاع الخاص الذين يحصلون على مزايا التنوع البيولوجي من تجنب إزالة الغابات والتشاور معهم حتى يتم إقناع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال تجنب إزالة الغابات.

ب) مواجهة التحديات

إجراءات عامة

- زيادة التمويل للأعمال البحثية في التدابير التحفيزية، بما في ذلك المشروعات الاسترشادية
- تحسين إدارة القطاع الخاص في مجال صياغة السياسات

الإجراءات الموصى بها لاتفاقية التنوع البيولوجي

- وضع أهداف إجبارية لحفظ التنوع البيولوجي
- الدعم المتواصل لتنمية التدابير التحفيزية الدولية
- إذا كان تجنب إزالة الغابات سيعمل كأداة لحفظ التنوع البيولوجي والتلطيف المناخي، فإنه يلزم التعاون المتزايد بين اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وفريق الإدارة البيئية (MEA) باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC). من بين الاحتمالات تأسيس إطار قانوني دولي منفصل لتجنب إزالة الغابات يدعمه اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC).

2- مبادرة التجارة والتنوع البيولوجي

43. بالإضافة إلى دعوة مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) إلى دراسة تأثير التحرير التجاري على التنوع البيولوجي الزراعي بالتعاون مع المؤسسات الدولية، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) يطرح مبادرة مدتها أربع سنوات (من 2005 إلى 2009) حول التقييم المتكامل للسياسات المتصلة بالتجارة والتنوع البيولوجي في القطاع الزراعي. تهدف المبادرة إلى تحسين القدرات في الدول النامية من أجل وضع توصيات سياسية وتنفيذها – بما في ذلك الحوافز الاقتصادية - التي تحمي التنوع البيولوجي مع تعظيم الاستفادة من مكاسب التنمية المستدامة الناجمة عن التحرير التجاري في القطاع الزراعي. سوف تشكل التدابير التحفيزية أهمية في مرحلة وضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها، والتي من المتوقع أن تتم في 2009. وفي هذه المرحلة، ستكون مبادرة التجارة والتنوع البيولوجي قادرة على مناقشة الدروس المستفادة وتقديم توصيات لمواجهة التحديات الرئيسية المحددة كجزء من المشروع.

3- فرقة العمل المعنية ببناء القدرات *(CBTF)* التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة *(UNEP)* والأونكتاد (*UNCTAD*)– مبادرة الزراعة العضوية

44. ثبت أن الإنتاج الزراعي العضوي (OA) له تأثير إيجابي على البيئة المحلية والتنوع البيولوجي وخصوبة التربة، كما أنه يتمتع بالقدرة على زيادة العوائد والدخول للمزارعين الذين يعتمدون على الاكتفاء الذاتي في الدول النامية والذين لا يستخدمون حالياً الكيماويات الزراعية، وبهذا فإنه يُسهم في الحد من الفقر والتنمية الريفية المستدامة. توفر الأسواق العالمية المتنامية على المنتجات الزراعية العضوية فرصًا تصديرية متزايدة للدول النامية التي تتمتع بميزة نسبية في الزراعة العضوية بسبب توفر العمالة الكثيفة نسبيًا وانخفاض استخدام الكيماويات الزراعية. تُدعم فرقة العمل المعنية ببناء القدرات (CBTF) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والأونكتاد (UNCTAD) الدول المهتمة من خلال المشاريع القطرية والدراسات البحثية الموضوعية التي تهدف إلى وضع خيارات سياسية تحقق الربح لجميع الأطراف من خلال تدعيم الزراعة العضوية وتسهيل وصول المنتجات العضوية إلى الأسواق الخارجية.

أ) الدروس المستفادة وتقييم التحديات الرئيسية

(أ) *تكاليف الامتثال والتوثيق:* تُشكل تكلفة الامتثال للمعايير العضوية وتوثيقها تحديًا ضخمًا للنفاذ إلى الأسواق، وخصوصًا لصغار الملاك من المزارعين، في ضوء المعايير العديدة والصارمة بشكل متزايد وغياب المؤسسات والقدرات في العديد من الدول النامية.

(ب) *غياب الانسجام السياسي والدعم المؤسسي:* يُفاقم من حدة الدعم المؤسسي المحدود والانسجام السياسي بين الوزارات المعنية حول مبادرات الزراعة العضوية عدم كفاية الأبحاث والتوافر المحدود للبيانات حول القطاع وغياب المعالجة التفضيلية للنفاذ إلى السوق، إلى جانب غياب المعلومات والمعارف والفهم لمتطلبات الزراعة العضوية بين المزارعين.

(ج) *المشاركة المحدودة للدول النامية:* تتسم مشاركة الدول النامية في عمليات صنع القرارات الدولية بأنها غير كافية أو ملائمة، حيث أعاق الوضع التفاوضي الضعيف للدول النامية مشاركتها في عمليات وضع المعايير ومنعها من طلب مواجهة مخاوفها.

ب) مواجهة التحديات

إجراءات عامة

- تشجيع التعاون بين القطاعات والوزارات والحكومات فيما يتعلق بسياسة الزراعة العضوية
- وضع آليات لتسهيل مشاركة الدول النامية في صنع القرار

الإجراءات الموصى بها لاتفاقية التنوع البيولوجي

- تشجيع السياسات والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية المتسقة المتعلقة بالزراعة العضوية.
- تنفيذ سياسات مواتية للزراعة العضوية في التجارة الدولية

ج) أولويات العمل الزراعي العضوي المستقبلي

45. تم تطبيق دراسات بحثية لبناء القدرات على موضوعات رئيسية مقترنة بالزراعة العضوية في ثلاث دول بشرق أفريقيا (كينيا وتنزانيا وأوغندة). توفر الدراسات معلومات وتحليلات هامة حول دعم الإنتاج الزراعي العضوي وفرص التداول لأصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، تقترب التقييمات الوطنية المتكاملة للزراعة العضوية في هذه الدول من الاكتمال، مما سيؤدي *من بين أشياء* أخرى إلى إتاحة تسجيل الدروس المستفادة وتوصيات تكرار المشروع في دول أخرى. سوف يعمل التعاون الإقليمي من خلال مشروع دعم تصدير المنتجات العضوية من أفريقيا (EPOPA) إلى تسهيل تبادل الخبرات الوطنية وسوف يضمن الانسجام المتكامل للمشروع.

د) التواصل مع آليات وبرامج عمل أخرى

46. فريق الإدارة البيئة (MEA) المعني بالأمور المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتابع للأونكتاد (UNCTAD)؛ فرقة العمل الاستشارية (CTF) المعنية بالمتطلبات البيئية والنفاذ إلى الأسواق بالدول النامية والتابعة للأونكتاد (UNCTAD)؛ اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)؛ معهد الخريجين الدولي للدراسات الإنمائية بجامعة جنيف (IUED)؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM).